

ولا تنقي بذكره عن بقية الامثلة لظهورها وقوله **لاختصاص**  
**الفعل** خص المبتدأ اي باختصاص الفعل الذي نحو البيع  
 والشراء **بالجمل** اي بالشيء المحلوق **عليه** وذلك انما  
 يكون بان كان الفعل **بامر** اي بامر المحلوق عليه سواء  
**كان** الثوب في مثال البيع والشراء او في الدار في مثال  
 الاجارة ونحوهما **ملكه** اي ملك المحلوق عليه **اولا** اي اول  
 يكون واما في المثال الثاني بقوله ودخول اللام **على**  
**الدخول** كان دخلت لك دار فبيد حرجي **وعلى الضرب**  
 كان ضربت لك عبدا فبيد حرجي **وعلى الاكل** كان اكلت  
 لك طعاما فبيد حرجي **وعلى الشرب** كان شربت لك  
 ماء فبيد حرجي واما في المثال الثالث بقوله ودخول  
 اللام **على العيين** اي الذات المتخصصة كالثوب مثلا  
 ثم ذكره متالا بقوله **كان بعث ثوبا** لك فبيد حرجي مثلا  
**لاختصاصها** اي يكون دخول اللام في هذين القسمين  
 باختصاص العيين **به** اي بالمحلوق عليه **بان كان** المحلوق  
 به وهو الثوب مثلا **ملكه** اي ملك المحلوق عليه سواء كان  
**امره** بذلك **اولا** اي اول بامره حتى لو قال ان دخلت لك  
 دارا بحيث كيف ما كان بعد ان كانت الدار ملكه وكذا  
 لو قال ان بعث ثوبا لك بحيث كيف ما كان بعد ان كان  
**ملكه** **وان ثوبا** اي الخالف **غيره** اي غير ما اقتضاه ظاهر كلامه  
 بان نوي بقوله ان بعث لك ثوبا معنى قوله ان بعث ثوبا

لك او بالعكس **صدد** فبما عليه اي فيما فيه تشدد يدعي نفسه  
 ديانة وقضا وفيما فيه تخفيف يصدق ديانة لاقتضاء لانه  
 نوي ما يحتمله كلامه ولكنه بخلاف الظاهر ولو قال **الرجل ان**  
**بعثه** اي بعثك هذا فهو حرجي او قال غيره ان **بعثته** اي ان  
 اشتريته فهو حرجي **فقد** البايع في الاول والمستري في الثاني  
**بالخيار** اي بشرط الخيار **حين** فيعتق العبد لو حرجي بشرط  
 العتق وهو البيع او الشراء ولقيام الملك عند وجود الشرط  
 لان البيع بشرط الخيار يبيع خروج المبيع عن ملكه وكذا  
 المشتري ملكه قائم عند وجود الشرط اما عند ما فظا هو  
 لان خيار المشتري لا يبيع دخول المبيع في ملكه وما عند ابي حنيفة  
 فلان المعلق بالشرط كالمنجز عند وجود الشرط فيصير كأنه  
 قال بعد الشراء انه حرجي فيصير مختارا بذلك للاقتضاء ولذلك  
**وكذا** بحيث **بالفاسد** من البيع والشراء **والبيع الموقوف**  
 منها في يمينه لا يبيع او لا يشتري فاما الفاسد منها فان كان  
 الخالف هو البايع ينظر فان كان العبد في يد المشتري مضمونا  
 عليه بشئ غصب لا يعق لان كما يتم البيع يزول عن ملكه  
 كالبيع الصحيح البات وينبغي ان يحول اليه وان كان العبد  
 في يد البايع عتق لانه لا يزول ملكه قبل التسليم وان  
 كان الخالف بعثته هو المشتري فاشتراه فاسدا فان كان  
 في يد مضمونا على الوجه الذي ذكرنا يفتق للدخول  
 في ملكه كما يتم البيع والافلا وعين ابو يوسف انه لا يحنث